الجباية الفلسطينية : تاريخ وتحليل

الدكتور سعيد حمود

تعيش الجباية الفلسطينية في المرحلة الراهنة حالة يمكن تصويرها بالمنظار العلمي على انها حالة فوضى وانفلاش ، اذ انه لا توجد للعمل الفلسطيني أداة جباية واحدة ، بل عدة ادوات ، حتى ان الادوات المختلفة لا تقوم بعملها على اسس منسجمة ومدروسة ، كما ان أوعية الجباية (الفئات على اختلاف انواعها) التي تغرف منهـا الجبايات ليست محصورة على اساس الاسلوب والاطار العلميين المتسلحين بالتنظيم . تعكس هذه الحالة نفسها على الواقع المالي للعمل الفلسطيني بأشكال ونتائج عديدة لعل أهمها هو التالي : ا ــ لكل منظمة من المنظمات الفلسطينية جهاز مالي مستقل ، يقوم بنشاطاته ويضع مخططاته (هذا اذا وجد التخطيط) دون أي اعتبار لوجود الاجهزة الاخرى ، مما يؤدي في كثير من الاحيان الى تقاطع وتضارب في عمليات الجباية بين عـدة منظمات دفعة واحدة . ب ــ هناك عزلة تامة بين الاجهزة المذكورة وبين الصندوق القومي الفلسطيني، الذي اسس ليكون جهاز الجباية الوحيد للعمل الفلسطيني ، والذي كان من المفترض أن تصب فيه كافة الاموال المجباة ليقوم هو بتوزيعها على متطلبات العمل الفلسطيني في كافة جوانبها . ج ــ تتم عملية الصرف والتصرف بالاموال المجباة بأسلوب أبعد ما يكون عن تعيين الاهداف والارتباط بسلم اولويات مدروس، وبعيدا عن اعتبارات العلم والتوفير وتوجيه التركيز الى ضرورات العمل ومتطلباته . د ــ نتيجة لهذا كله ونظرا للظروف القاسية التي يمر بها العمل الفلسطيني(١)، فاننا نلمس الان نضوبا وضمورا في موارد الجباية الفلسطينية . فلا الجباية الشعبية ولا الجباية من الحكومات ولا من الجاليات العربية في الخارج تدر موارد تتناسب مع طبيعة الاعباء الماثلة امام العمل الفلسطيني . هذه باختصار اهم ملامح الصورة التي يعيشها واقع الجباية الفلسطينية الراهن ، ولو انه كان ممكنا ان نستعين بأرقام حقيقية حول تطورات احجام الجباية والقنوات التي صبت وتصب فيها ، لازدادت الصورة وضوحا ولبينّا علميا حقيقة ما نرمي اليه . غير ان هذا الامر مستحيل بسبب الاوضاع السائدة(٢). اما عن الاسباب والكوامن التي دفعت بالصورة الى واقعها الحالي ، فانه من المستطاع تسجيل صفحات عديدة مليئة بالقضايا السياسية والعسكرية وبقصص التنافس الحزبي والتيارات وبغيرها من الامور ، غير اننا نكتفي هنا بالاشارة الى جملة اسباب عامة : ١) التشتت الذي يعاني منه العمل

---

١ ــ تجدر الملاحظة هنا : ان قسوة الظروف السياسية والعسكريـة انما تفرض ان تزداد موارد الجباية ، غير ان هذه المعادلة غير قائمة بل عكسها هو القائم بسبب القضايا المشار اليها .

٢ ــ انه من المستحيل حصر حجم الموارد التي دخلت منظمات العمل الفلسطيني ومن المستحيل أيضا اعطاء صورة رقمية حـول صرف هـذه الاموال على البنود المختلفة ، أولا بسبب صعوبة عملية الحصر نفسها ، وثانيـا بسبب رفض المنظمات ان تطلع أحدا على مواردها الحقيقية وكيفية تصرفها بها .